

Distr.: General  
5 June 2018  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الثالثة والسبعون

الجمعية العامة  
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة  
البند ٥ من جدول الأعمال  
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة  
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

## رسائل متطابقة مؤرخة ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

لا تزال التوترات في ازدياد ولا تزال الحالة تتدهور في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إذ تُعَمَّن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في اعتداءاتها العسكرية على الشعب الفلسطيني وانتهاكاتهما حقوق الإنسان الواجبة له. والأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، والحصار المضروب على المدنيين في قطاع غزة واستهدافهم، وهدم المنازل، وعمليات الإخلاء، والغارات العسكرية، والتصريحات المؤجّجة للمشاعر والاستفزازات ليست في استمرار فحسب، وإنما تتصاعد بوتيرة سريعة.

وما زال عدد القتلى من جراء الهجمات الإسرائيلية المميتة المتعمّدة على المتظاهرين المدنيين في قطاع غزة على وجه الخصوص في ارتفاع، حيث أن العديد من الضحايا قد ماتوا متأثرين بجراحهم منذ تاريخ توجيه رسالتنا السابقة إليكم. ولا يزال الآلاف من المدنيين الجرحى أيضا بحاجة إلى رعاية طبية طارئة، مما يضاعف الطلب على نظام الرعاية الصحية في غزة، المستنزف العامل فوق طاقته بكثير، ويلقي مزيدا من الضوء على الصدمة العميقة والتكلفة البشرية التي يتحملها عدد لا يحصى من المدنيين الأبرياء وأسْرهم في أعقاب هذه الهجمات التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلية، في خرق جسيم للقانون الدولي.

وفي الوقت نفسه، تتعنّت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في مصادرة الأراضي الفلسطينية واستعمارها في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، في خرق جسيم أيضا للقانون الدولي وفي تحدّ وانتهاك متعمّدين لقرارات مجلس الأمن. وعلى نحو ما أعاد تأكيده المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط في الإحاطة التي قدمها إلى مجلس الأمن في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٨، فإن بناء المستوطنات وتوسيعها، ولا سيما في القدس الشرقية المحتلة والمناطق المحيطة بها، يستمر بلا هوادة ويفتت وحدة أرضنا ويدمر كل ما يكون قد تبقى من إمكانية لتطبيق حل الدولتين.



وإن جميع هذه الأعمال غير القانونية والمدمرة تؤدي إلى تفاقم الأوضاع على الأرض، المتسمة بالخطورة والهشاشة أصلاً، مما يؤدي إلى مزيد من اليأس في صفوف السكان المدنيين الفلسطينيين ولا يترك أدنى شك في كون إسرائيل ترفض أبسط مبادئ القانون الدولي وركائز السلام العادل، الذي ما زالت دولة فلسطين ملتزمة بتحقيقه، جنباً إلى جنب مع بقية المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، يتعين علي أن أوجه انتباهكم إلى التصريح المستفز الذي أدلى به الوزير الإسرائيلي أفيغدور ليرمان قبل يومين والذي يفيد بأن ثمة عزم على تنفيذ خطط للبناء الفوري لما عدده ٢٥٠٠ وحدة في ما لا يقل عن ٣٠ مستوطنة غير قانونية في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة. وبالإضافة إلى ذلك، أُعلن عن خطط لبناء ١٤٠٠ وحدة أخرى بعد ذلك، ليصل مجموع الوحدات إلى ٣٩٠٠ وحدة، وهو ما يستلزم نقل الآلاف المؤلفة من المستوطنين الإسرائيليين غير الشرعيين إلى أرضنا.

وتشكل هذه الأعمال مزيداً من الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي من قبل السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ولطالبات العالم المستمرة لإسرائيل بأن توقف بالكامل أي حملة استيطانية هدامة وغير مشروعة في دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وهذه الانتهاكات يجب إدانتها بشكل قاطع لا لبس فيه، ويجب مطالبة إسرائيل بالوقف الفوري والكامل لهذه الأعمال غير القانونية.

وإن هذه التصريحات المتكررة للمسؤولين الإسرائيليين والاستمرار في هذه الخطط تؤكد، من جديد، الطبيعة الحقيقية للاستعمار الإسرائيلي ونزعة إسرائيل التوسعية وخروجها عن القانون. وتسعى إسرائيل بشكل سافر إلى مضاعفة عدد سكانها من المستوطنين المتطرفين وفرض سياسة "إسرائيل الكبرى" على كامل أراضي فلسطين التاريخية، إذ تعمل دون توقف على أن تضم، بحكم الواقع، مناطق كبيرة من الأرض في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. ومما يؤسف له أن التحركات الاستفزازية وغير القانونية التي قامت بها مؤخرا الولايات المتحدة وغواتيمالا وباراغواي لم تزد إسرائيل إلا جرأة في مواصلة مشروعها الاستيطاني غير القانوني، ضاربة بعرض الحائط القانون الدولي وتوافق الآراء الدولي وكل التبعات.

واليوم، نحن مضطرون أيضاً إلى توجيه انتباهكم إلى التكتيف الخطير لعملية الانتقال من آدمية أبناء الشعب الفلسطيني في الخطاب الإسرائيلي، وكذلك في بعض البيانات التي أُلقيت في مجلس الأمن.

وفي حين أن ١١٧ متظاهراً مدنياً فلسطينياً عرّضوا أنفسهم لقتلوا، منذ ٣٠ آذار/مارس، رمياً بالرصاص على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية، وأن أكثر من ١٣٠٠٠ شخص قد جرحوا، فأصبح الكثير منهم عرضة للوهن الشديد والدائم، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال إصرارها بصفاقة وبطريقة غير منطقية على أنها الضحية وعلى أنها هي من يتعرض للخطر على يد السكان المدنيين العرّض الذي تحتلهم. وإننا نرفض رفضاً قاطعاً هذه الادعاءات وهذه الرواية السخيفة المهينة، التي يفندها تماماً العدد الكبير من الإصابات الفلسطينية وحتى أنواع الجروح التي أصيب بها الآلاف من المدنيين الفلسطينيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال، على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلية.

وقد أفادت عدة منظمات دولية، بما في ذلك مجموعات حقوق الإنسان، أن أنواع الجروح التي أصيب بها من قُتلوا أو أصيبوا على أيدي القنصاة الإسرائيليين تكشف عن أن الرصاص المستخدم ضد المتظاهرين صُمم بقصد القتل. ففي المواقع الشبكية المعنية بالقنص، يُرَوَّج للرصاص من عيار ٧,٦ ملم على أنه "مصمم لينفجر في شكل فُطري وليتشظى" و "لكي يلحق أقصى الضرر الداخلي بالحيوان".

ويستخدم القنصاة الإسرائيليون مثل هذه الذخيرة ضد رجال ونساء وأطفال فلسطينيين عزّل يحتجون مطالبين بحقوقهم.

ووفقا لمنظمة تقديم المساعدة الطبية إلى الفلسطينيين فإن: ”غالبية الإصابات قد كانت في سيقان المصابين، وقد عرضتهم في كثير من الحالات لخطر البتر فعلا... ومن المحتمل أن تجعلهم أنواع الإصابات التي تعرضوا لها مشوهين مدى الحياة.“ وأكد المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) أيضا أن ”المتظاهرين قد تعرضوا لرميهم بالنار بشكل منهجي إما في الأطراف السفلية (تشميم عظام الفخذ أو الركبة أو الكاحل)، أو في البطن، أو في الظهر أو في الرأس“ وأن نظام الرعاية الصحية في غزة قد وصل إلى ”نقطة الانهيار“، حيث تواجه غزة ”كارثة كبرى في المجال الإنساني ومجال الرعاية الصحية“.

وعلى الرغم من الكم الهائل من الأدلة التي تتيحها منظمات حقوق الإنسان والمسعفون والصحفيون العاملون في الميدان، وشهادات الشهود العيان ومقاطع الفيديو، التي تصف وتظهر القنصاة الإسرائيليين والذبابات والطائرات المسيرة من دون طيار الإسرائيلية وهي تستهدف المتظاهرين الفلسطينيين المسلمين، فمن المؤسف والمقلق للغاية أن بعض الدول تعتقد على ما يبدو أن إسرائيل ليست قادرة على إلحاق أي أذى بالفلسطينيين وأن ما يلحقهم من ضرر لا بد أن يكون بسبب أعمالهم أو نتيجة لها.

وهذا يعكس طبقات على طبقات وسنين طويلا من الانتقاص من آدمية الشعب الفلسطيني، بحيث لا يمكن النظر إلى أعمال الفلسطينيين على أنها مجرد أعمال لبشر يسعون إلى نيل الحرية، بل يُنظر إليها من منظور للإرهاب مشوّه. فالطفل أو المرأة أو الرجل الفلسطيني الذين يحملون العلم الفلسطيني ويطالبون بتمكينهم من حقوق الإنسان الأساسية يصنّفون إما كإرهابيين أو كأشخاص يتحكم فيهم إرهابيون. وليس ثمة من بديل ثالث، بديل يُعتبر فيه الفلسطينيون بكل بساطة بشرا، مثلهم مثل أي شخص آخر في هذا العالم، يريدون أن يعيشوا حياة عادية بسيطة ينعمون فيها بالحرية والسلام، بمنأى عن الاحتلال وعن عقود من التحمل الجبري لنزع الممتلكات وللحرمان والأسر.

وقد انعكس هذا الواقع المأساوي بشكل صارخ في البيان الذي أصدره مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في ١٨ أيار/مايو فيما يتعلق بالفلسطينيين المحتجين: ”ولكنهم، في جوهر الأمر، محبسون، من يوم يولدون إلى يوم يموتون، في أحياء فقيرة سامة؛ ومحرومون من كرامتهم؛ ومنتقص من آدميتهم على يد السلطات الإسرائيلية إلى درجة أن المسؤولين، على ما يبدو، لا يعتبرون أن هؤلاء الرجال والنساء حق في الاحتجاج، بل وكل سبب له“.

واعترافا بهذه الظاهرة، شدد المفوض العام للأونروا، في مؤتمر صحفي عقده في مدينة غزة في ٢٢ أيار/مايو، على ما يلي: ”إن الانتقاص من آدمية مجتمع برمته لن يجلب سلاما إلى المنطقة. ومن الضروري الاعتراف بأن للاجئين الفلسطينيين نفس الحقوق والتطلعات، شأنهم في ذلك شأن كل فرد على هذا الكوكب، وبأن لهم الحق في العيش بأمان وحرية، مع توفير الخدمات والفرص الكافية واللازمة لهم“. وعلاوة على ذلك، أشار الأخضر الإبراهيمي من مجلس الحكماء إلى أن: ”للفلسطينيين الحق في النضال من أجل حقوقهم بكل الوسائل المشروعة المتاحة لهم. وهذا يشمل الاحتجاج السلمي؛ ويحق للفلسطينيين في غزة ممارسة هذا الحق تماما كما يحق الأمر للإسرائيليين في تل أبيب أو للأمركيين في واشنطن“.

وهنا يجب أن نتذكر أن مثل هذه الاحتجاجات ضد القمع الإسرائيلي ليست شيئاً جديداً. فالفلسطينيون، طوال السبعين سنة الماضية، وعلى مدى عقود، ظلوا يحتجون ويرفضون ما يعانون منه من ظروف لا تُحتمل، وظلوا يستميتون في السعي إلى لفت الانتباه إلى محتتهم. وإن محاولة ربط جميع المتظاهرين الفلسطينيين بمجموعة سياسية معينة أو الادعاء بأن مجموعة واحدة تتلاعب بهم يتجاوز بالتالي كونه أمراً خاطئاً، بل إنه أيضاً استفزاز وإهانة ورفض لمطالبهم الطويلة الأمد بالحرية والعدالة وبتمتعهم بالحقوق التي ما زالوا يُجرمون منها بقسوة.

وإن مثل هذا الانتقاص المنهجي من آدمية الشعب الفلسطيني يجبرنا على الإصرار على تلك الآدمية التي تُحرم منها بكل فظاظة. والفلسطينيون، مثلهم مثل إخوانهم من بني البشر، شعب لا يستطيع تحمل عقود من القمع العنيف والهيمنة والسيطرة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي دون أن يعبر على الأقل عن رفضه لهذا الظلم، بوسائل منها الاحتجاج السلمي. وهذا ليس غريباً بل هو أمر طبيعي، وينبغي توقع أن يهَبَّ الفلسطينيون، في ظل ما يُفرض عليهم من ظروف لا تطاق، للاحتجاج على تلك الظروف. ولا يوجد أي مبرر يسوغ لبلد أن يحاصر ملايين الناس ويقتلهم ويشوههم عندما يجروون على المطالبة بالحرية.

وفي هذا الصدد، يجب التأكيد أيضاً على أن إطلاق النار على المتظاهرين المسلمين في غزة ليس بالتأكيد المرة الأولى التي تستهدف فيها إسرائيل المدنيين وترهبهم، بل إنه يتبع نمطاً طويلاً من العنف والإرهاب الإسرائيليّين ضد المدنيين الفلسطينيين. فقد فعلت ذلك قبل أن تُنشأ وبعد أن أُنشئت، بوسائل منها الجماعات الإرهابية مثل الإرغون والهاجانا. وفي الواقع، فقد خلصت بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، في عام ٢٠٠٩، إلى أن الهدف من الهجمات العسكرية الإسرائيلية على غزة هو معاقبة المدنيين وإذلالهم وترويعهم.

وإن الأثر الهدام للانتهاكات المذكورة أعلاه لهائل. ولا مغالاة في التأكيد على ذلك في ظل حالة تتسم بتزايد حدة التوتر، وتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، واشتداد مشاعر الغضب واليأس لدى الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت نير هذا الاحتلال لمدة تزيد على نصف قرن من الزمن. ومع ذلك نكرر دعوتنا المجتمع الدولي، بما فيه مجلس الأمن، إلى ضمان حماية الشعب الفلسطيني، وإلى اتخاذ تدابير جادة وملموسة من أجل الوقف الكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية وإخضاع إسرائيل للمساءلة عن جميع جرائمها قبل فوات الأوان وقبل أن تتبخر فرص تحقيق السلام العادل. وفي هذا الصدد، تؤكد الأحداث الأخيرة كذلك الحاجة الملحة إلى أن تفتح المحكمة الجنائية الدولية، على الفور، تحقيقاً جنائياً في انتهاكات إسرائيل الصارخة للقانون الدولي.

وهذه مسألة مستعجلة. إذ لم يعد بالإمكان الاكتفاء بالإدانة أو، ببساطة، الإعراب عن الجزع إزاء إجراءات إسرائيل غير القانونية؛ بل من اللازم اتخاذ تدابير عملية لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي. ويجب على مجلس الأمن أن يتحرك على الفور للوفاء بمهامه بموجب ميثاق الأمم المتحدة وتنفيذ قراراته دون استثناء. وهذه هي الخطوة الأولى والأشد ضرورة لإرسال رسالة إلى السلطة القائمة بالاحتلال مفادها أن تحديدها لن يكون مقبولاً بعد الآن، ولإجبار إسرائيل على وقف انتهاكاتها، بما يهيئ بيئة مواتية للحوار وإجراء المفاوضات اللازمة لوضع حد لهذا الظلم الهائل، وذلك حتى يتمكن الشعب الفلسطيني أخيراً من العيش بحرية وكرامة في دولته، دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

ورغم القمع الذي ظل الشعب الفلسطيني يتعرض له على مدى عقود، فإننا ما زلنا ملتزمين بالعدالة وبالكرامة الإنسانية وبالاعتناع بأن الوسائل الدبلوماسية والسياسية والشعبية السلمية والشرعية الدولية ستؤدي إلى إنهاء معاناتنا. ونحن على ثقة بأن صمودنا في وجه كل هذا الاضطهاد سيُنظر إليه في يوم من الأيام باعتباره مصدر إلهام هائل لأننا تمكنا، رغم كل شيء، من العيش بكرامة ومن التمسك بقيم النظام القانوني الدولي.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٣٦ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٨ (A/ES-10/782-S/2018/485)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان هذه التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

السفير

المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة